

Deloitte. صالح، برسوم، عبد العزيز.
محاسبون ومراجعون

MAZARS مصطفى شوقى
محاسبون ومراجعون قانونيون

ملخص القوائم المالية المستقلة
لبانك الامارات دبي الوطنى
شركة مساهمة مصرية
عن الفترة المالية المنتهية
فى ٣١ مارس ٢٠٢٠

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة بنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م"

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة لبنك الامارات دبي الوطني "شركة مساهمة مصرية" عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠ والتي إستخرجت منها القوائم المالية الدورية المستقلة الملخصة المرفقة، وذلك طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ في ٢٦ أبريل ٢٠٢٠ فقد أبدينا إستنتاجاً غير متحفظ على القوائم المالية الدورية المستقلة للبنك عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠ والتي إستخرجت منها القوائم المالية الدورية المستقلة الملخصة المرفقة.

وفي ضوء فحصنا المحدود، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة الملخصة المرفقة لا تتفق - في كل جوانبها الهامة - مع القوائم المالية الدورية المستقلة الكاملة للبنك عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠.

ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالي المستقل للبنك في ٣١ مارس ٢٠٢٠ ونتائج أعماله عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال فحصنا المحدود، يقتضى الأمر الرجوع إلى القوائم المالية الدورية المستقلة الكاملة للبنك عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠ وتقريرنا عليها.

القاهرة في: ٢٦ أبريل ٢٠٢٠

مراقبا الحسابات

مسيره الشريف
وفيق الفريد حنا
سجل مراقبي الهيئة العامة للرقابة المالية رقم "١٣٢"
Deloitte صالح وبرسوم وعبد العزيز
محاسبون ومراجعون

علاء الدين عبد العظيم
سجل مراقبي الهيئة العامة للرقابة المالية رقم "٢٦٠"
MAZARS مصطفى شوقي
محاسبون ومراجعون قانونيون

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ مارس ٢٠٢٠

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	(جميع المبالغ بالألف جنيه مصري)
		الأصول
٢ ٤٤٨ ٦٢٠	٣ ٩٣٠ ٩٩٣	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٤ ٦٤٨ ٢٤٠	٦ ٤٨١ ١٩٣	أرصدة لدى البنوك
٨ ٣٨٣ ٤٩٨	٨ ٢٨٨ ١٧١	أذون خزائنة
٣٠ ٧٣٣ ٥٤٦	٣١ ٨٧٨ ٤٧٣	قروض و تسهيلات العملاء (بالصافي)
٥٦ ٦٠١	١٧٧ ٧٣٤	مشتقات مالية
٥٠ ٥٣٤	-	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٣ ٥٧٢ ٧٥٧	٣ ٣٧١ ٦٢٠	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٦ ٣٣٩ ٥٩٩	٦ ١٤٨ ٩٧٥	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
٩٩ ٨٩٦	٩٩ ٨٩٦	استثمارات في شركات تابعة
٢٨ ٥٧١	٢٦ ٨١٧	أصول غير ملموسة
٦٨٢ ٩١٤	٩٤٣ ٨٥٣	أصول أخرى
٧٣٤ ٩١٦	٧١٨ ٩٣٧	الأصول الثابتة
٥٧ ٧٧٩ ٦٩٢	٦٢ ٠٦٦ ٦٦٢	اجمالي الأصول
		الالتزامات وحقوق الملكية
		الالتزامات
٢ ٧٤٩ ٢٥٠	٥ ٩٥٠ ٧٤٠	أرصدة مستحقة للبنوك
٤٤ ٧١٨ ٤٦٧	٤٦ ٠٠٠ ٣٥١	ودائع العملاء
٧٠ ١٣٦	١٩٢ ٤٩٧	مشتقات مالية
١ ٦٠٤ ١٥٠	١ ٥٧٥ ٣٢٠	قروض أخرى
١ ٦٦١ ٦٣٥	١ ٤٥٣ ٤٥٨	التزامات أخرى
١١٨ ٩٧٦	١١٦ ٠٢٣	مخصصات أخرى
١٣٩ ٢٢١	١٥١ ٤٢٥	التزامات ضرائب الدخل الجارية
١٤ ٩٣١	١٣ ٠٧٧	التزامات ضريبية مؤجلة
٥١ ٠٧٦ ٧٦٦	٥٥ ٤٥٢ ٨٩١	اجمالي الالتزامات
		حقوق الملكية
١ ٧٠٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠	رأس المال المصدر والمدفوع
٥٧٩ ١٧٢	٤٩٨ ٢١٦	احتياطيات
٤ ٤٢٣ ٧٥٤	٤ ٤١٥ ٥٥٥	أرباح محتجزة
٦ ٧٠٢ ٩٢٦	٦ ٦١٣ ٧٧١	اجمالي حقوق الملكية
٥٧ ٧٧٩ ٦٩٢	٦٢ ٠٦٦ ٦٦٢	اجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠

٣١ مارس ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
١ ٦٣٥ ٩٨٥	١ ٥٨١ ٩٥٣	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(٩٤٧ ٦٨٩)	(٨١٨ ٩٧١)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
٦٨٨ ٢٩٦	٧٦٢ ٩٨٢	صافي الدخل من العائد
١٧٦ ٨٨٦	١٨٥ ٤٦٢	إيرادات الأتعاب والعمولات
(٢٨ ٥٣١)	(٣٩ ٠٠١)	مصروفات الأتعاب والعمولات
١٤٨ ٣٥٥	١٤٦ ٤٦١	صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
٤٦٣	١٠ ٨٤٢	إيرادات من توزيعات أرباح اسهم
٣٣ ٤٢٣	٦٢ ٢١٨	صافي دخل المتاجرة
(٢٨٩)	١ ٤٣٧	أرباح إستثمارات مالية
(٤ ٠٨٠)	(٨٢ ٠٩٥)	عبء الإضمحلال عن خسائر الإنتمان
(٢٦١ ٨٣٢)	(٣٠١ ٩٠٦)	مصروفات إدارية
(١١٨ ٤٧٦)	(١٣٥ ٩٦٧)	مصروفات تشغيل أخرى
٤٨٥ ٨٦٠	٤٦٣ ٩٧٢	الربح قبل ضرائب الدخل
(١٠٧ ٩١٤)	(١٣٧ ٩٥٩)	مصروف ضرائب الدخل
٣٧٧ ٩٤٦	٣٢٦ ٠١٣	صافي أرباح الفترة بعد ضرائب الدخل
٢٢,٢٣	١٩,١٨	ربحية السهم (جنيه / سهم) الأساسي

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل الشامل المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠

<u>٣١ مارس ٢٠١٩</u>	<u>٣١ مارس ٢٠٢٠</u>	<u>(جميع المبالغ بالألف جنيه مصري)</u>
٣٧٧ ٩٤٦	٣٢٦ ٠١٣	صافي ارباح الفترة
		بنود لا يتم إعادة تبويبها في الأرباح أو الخسائر :
٨٢ ١٠٢	(٢٥٦ ١٠٠)	بنود قد يتم إعادة تبويبها في الأرباح أو الخسائر :
		صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
<u>٨٢ ١٠٢</u>	<u>(٢٥٦ ١٠٠)</u>	إجمالي بنود الدخل الشامل الأخر للفترة.
<u>٤٦٠ ٠٤٨</u>	<u>٦٩ ٩١٣</u>	إجمالي الدخل الشامل للفترة، صافي بعد الضريبة

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠

<u>٣١ مارس ٢٠١٩</u>	<u>٣١ مارس ٢٠٢٠</u>	<u>(جميع المبالغ بالألف جنيه مصري)</u>
٣٧٨٤١٥٦	١٩٠٤٣٣٤	<u>التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل</u>
(٤٨٠٦٩٦)	٩١١٢٦	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
(٨٤٤٢٧٤)	(١٨٧٨٩٨)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار
٢٤٥٩١٨٦	١٨٠٧٥٦٢	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التمويل
٩٤٦٩١٢٢	٥٦١٥٢٣٨	صافي النقص في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
١١٩٢٨٣٠٨	٧٤٢٢٨٠٠	رصيد النقدية وما في حكمها في أول الفترة
		رصيد النقدية وما في حكمها في آخر الفترة

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

التأسيس والنشاط

يقدم بنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م" خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال ثمانية وستون فرعاً ويوظف به ٢٠٩٦ موظفاً في تاريخ المركز المالي.

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٧٧، والذي حل محله القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في شارع التسعين بالتجمع الخامس. ويرأس مجلس إدارة البنك السيد/ هشام عبد الله قاسم القاسم.

ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية. وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

١- أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

يتم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعراف والقياس والإفصاح والمعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، وكذا وفقاً لتعليمات إعداد القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) الأدوات المالية الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩.

وقد روعي في إعداد هذه القوائم المالية المستقلة أحكام القوانين السارية ذات الصلة، على أساس حصة البنك المباشرة في شركته التابعة وليست على أساس التجميع الكلي للمراكز المالية ونتائج الاعمال للبنك وشركته التابعة في القوائم المالية المجمعة وهي الشركات التي يمتلك البنك فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية لها بصرف النظر عن نوعية النشاط، وتقدم القوائم المالية المجمعة تهماً اشمل للمركز المالي المجمع ونتائج الاعمال المجمعة للبنك وشركته التابعة ويمكن الحصول عليها من إدارة البنك. ويتم عرض الاستثمارات للبنك في شركاته التابعة بالقوائم المالية المستقلة المرفقة ومعالجتها محاسبياً بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال.

وتقرأ القوائم المالية المجمعة للبنك مع قوائمه المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠ حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالي للبنك وعن نتائج أعماله وتدفقاته النقدية والتغيرات في حقوق ملكيته.

التغيرات في السياسات المحاسبية:

اعتباراً من أول يناير ٢٠١٩ قام البنك بتطبيق تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ والخاصة بإعداد القوائم المالية للبنوك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الأدوات المالية" وفيما يلي ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للبنك الناتجة عن تطبيق تلك التعليمات.

تصنيف الأصول المالية والالتزامات المالية:

عند الاعتراف الأولي، يتم تصنيف الأصول المالية على أنها مصنفة: بالتكلفة المستهلكة، أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر أو القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ويتم تصنيف الأصول المالية طبقاً لنموذج الأعمال الذي تدار به تلك الأصول المالية وتدفعاتها النقدية التعاقدية.

ويتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية، و
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في توار يخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

ويتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر فقط في حال استوفت الشرطين التاليين ولم تقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يكون هدفه قد تحقق من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية،
- ينشأ عن الشرط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في توار يخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

عند الاعتراف الأولي بالاستثمار في الأسهم غير المحتفظ بها للمتاجرة ، يجوز للبنك ان يختار بلا رجعة قياس التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر . يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.

بالإضافة إلى ذلك ، عند الاعتراف الأولي ، يمكن للبنك أن يحدد بلا رجعة أصلاً مالياً يلبي المتطلبات التي سيتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، على أنه بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر ، في حال أن القيام بذلك سيلغي أو يخفض بشكل كبير حالة عدم التطابق المحاسبي التي قد تنشأ خلافاً لذلك.

تقييم نموذج العمل:

يقوم البنك بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة . تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة والية عمل تلك السياسات من الناحية العملية . وخصوصاً لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية أو مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول .
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة البنك.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر.
- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، واسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل . ومع ذلك ، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءاً من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للبنك لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والفائدة :

لأغراض هذا التقييم ، يتم تعريف المبلغ الأصلي على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي . يتم تعريف الفائدة على أنها المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش الربح.

في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والفائدة، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. وهذا يشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفي هذا الشرط.

اضمحلال قيمة الأصول المالية:

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ " طبقاً لتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ " نموذج الخسارة المحققة الوارد بتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ بنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة كما ينطبق نموذج الاضمحلال في القيمة الجديد على كافة الأصول المالية بالإضافة إلى بعض ارتباطات وتعهدات القروض و عقود الضمانات المالية. بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ؛ يتم الاعتراف بخسائر الائتمان بصورة مبكرة أكثر مما كان الوضع عليه بموجب تعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨.

يطبق البنك منهجاً من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استناداً إلى التغيير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الأولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً

تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تتطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو التي تتطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبياً.

بالنسبة لهذه الأصول ، يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً وتحسب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان) خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى حياة الاصل- مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة. يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدة الحياة لتلك الأصول ولكن يستمر احتساب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول. خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الإخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية ؛ بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة.

٢- الشركات التابعة

الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية بغرض الحصول على منافع من أنشطتها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على المنشأة.

ويتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة. ووفقاً لهذه الطريقة، تثبت تلك الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة نشأت في تاريخ التجميع الأولى ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة، وتثبت توزيعات الأرباح من تلك الاستثمارات كإيرادات في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها.

٣- ترجمة العملات الأجنبية

١-٣ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للمجموعة بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

٢-٣ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة. ويتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف بقائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وكذا بالفروق الناتجة عن ترجمتها ضمن البنود التالية :-

- صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالنسبة للأصول / الالتزامات بفرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بحسب النوع.

▪ إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (أدوات دين) ما بين فروق نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالفروق المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بباقي فروق التغير في القيمة العادلة ببند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود ذات الطبيعة غير النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة تلك البنود. ومن ثم يتم الاعتراف بإجمالي فروق التقييم الناتجة عن قياس أدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ضمن صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

٤- أدون الخزانة

يتم الاعتراف بأدون الخزانة بالميزانية بتكلفة إقتنائها وتظهر بالميزانية بالقيمة الاسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

٥- الأصول المالية والالتزامات المالية

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين المجموعات التالية:

أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويستند التصنيف بشكل عام الى نموذج الاعمال الذي تدار به الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

١-٥ الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة :-

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد

البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في:

- وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداء المالية

- أقل مبيعات من حيث الدورة والقيمة

- أن تتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار

٢-٥ الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج .

مبيعات مرتفعة من حيث الدورة والقيمة بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية .

٣-٥ الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال أخرى تتضمن المتاجرة ، إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع

هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.

تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج.

٦- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي وذلك بالنسبة للاستثمارات ذات العائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة معدل العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأداة دين سواء كانت أصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات أو تكاليف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل كلما كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي في تاريخ الاعتراف الأولي. وعند حساب معدل العائد الفعلي، يتم تقدير التدفقات النقدية بناء على كافة شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية. وتتضمن طريقة حساب العائد الفعلي كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

ويتوقف البنك عن الاعتراف بإيرادات العائد على القروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة بقائمة الدخل ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، على أن يتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي :-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً على القرض ويدرج ضمن الفوائد المجنبه وفقاً لشروط عقد الجدولة لحين سداد ٢٥٪ من أقساط الجدولة ويحد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يبدأ إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم ضمن الإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة.

٧- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالتروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد. بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملًا للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي وتدرج ضمن إيرادات العائد.

٨- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح في تاريخ صدور الحق في تحصيلها.

٩- اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافةً إلى أرصدة أذون الخزينة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أذون الخزينة وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالي باعتبارها تمثل إقراض أو إقراض بضمان الأذون. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء أو سعر الشراء وسعر إعادة البيع على أنه عائد (مدين / دائن) يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

١٠- اضمحلال الأصول المالية

يقوم البنك بمراجعة لكافة أصوله المالية فيما عدا الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال في قيمتها كما هو موضح أدناه.

يتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولي، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢ شهر.

- المرحلة الثانية: الأصول المالية التي شهدت ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو تاريخ قيد التوظيفات، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل.

- المرحلة الثالثة: الأصول المالية التي شهدت اضمحلالاً في قيمتها والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

يتم قياس الخسائر الائتمانية وخسائر اضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي:

- يتم تصنيف الاداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي في المرحلة الأولى ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل ادارة مخاطر الائتمان بالبنك.

- إذا تم تحديد ان هناك زيادة جوهرياً في خطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي، يتم نقل الاداة المالية الى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمحلة في هذه المرحلة.

- في حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الاداة المالية فيتم نقلها للمرحلة الثالثة.

- يتم تصنيف الاصول المالية التي انشأها او اقتناها البنك وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي بالمرحلة الثانية مباشرة، وبالتالي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

يعتبر البنك أن الاداة المالية قد شهدت زيادة جوهرياً في خطر الائتمان عند تحقق واحد أو أكثر مما يلي من المعايير الكمية والنوعية وكذلك العوامل المتعلقة بالتوقف عن السداد.

المعايير الكمية

عند زيادة احتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي للأداة من تاريخ المركز المالي مقارنة باحتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي المتوقع عند الاعتراف الأولي وذلك وفقاً لهيكل المخاطر المقبولة لدى البنك

المعايير النوعية

قروض التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر :

إذا واجه المقترض واحداً أو أكثر من الأحداث التالية :

- تقدم المقترض بطلب لتحويل السداد قصير الأجل إلى طويل الأجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للمقترض.
- تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب المقترض.
- متأخرات سابقة متكررة خلال الـ ١٢ شهراً السابقة.
- تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض.

١١- الأصول غير الملموسة

برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالتكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكديدها. ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالتكاليف المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك التي من المرجح أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لمدة تزيد من سنة. ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار السنة المتوقع الاستفادة منها وذلك من اربع إلى خمس سنوات.

١٢- الأصول الثابتة

تتمثل بصفة أساسية في مقر المركز الرئيسي والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصصاً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال - إن وجد. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى البنك مرجح الحدوث وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح ضمن مصروفات التشغيل الأخرى ضمن الربح أو الخسارة خلال الفترة التي تحدث فيها.

لا يتم إهلاك الأراضي بينما يتم حساب إهلاك لتكلفة الأصول الثابتة الأخرى حتى تصل إلى القيمة التخريدية لها وذلك على أساس أعمارها الإنتاجية باستخدام طريقة القسط الثابت، وفيما يلي بيان بالأعمار الإنتاجية المقدرة:

- المباني	من ٢٥ إلى ٦٠ سنة
- الواجبة	من ٢٥ إلى ٣٠ سنة
- التركيبات العامة	من ١٠ إلى ٢٠ سنة
- التجهيزات والإنشاءات	من ٧ إلى ١٠ سنوات
- نظم الية متكاملة	من ٤ إلى ٥ سنوات
- ماكينات صرف آلي	من ٥ إلى ٧ سنوات
- وسائل نقل	من ٣ إلى ٥ سنوات
- تجهيزات وتركيبات	٥ سنوات
- أثاث مكتبي وخزائن	٥ سنوات

تبلغ الأعمار الإنتاجية المقدرة للتجهيزات والإنشاءات بالفروع المملوكة ١٠ سنوات وبالفروع المؤجرة ٧ سنوات.

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة في نهاية كل فترة مالية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول القابلة للأهلاك بغرض تحديد الاضمحلال وذلك عندما تقع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى.

وتحدد ارباح وخسائر الاستيعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي القيمة البيعية بالقيمة الدفترية للأصل المستبعد ويعترف بتلك الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

١٣- الإيجارات

يتم المحاسبة عن الإيجار التمويلي طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ بشأن التأجير التمويلي، وذلك إذا كان العقد يمنح الحق للمستأجر في شراء الأصل في تاريخ محدد وبقية محددة، أو كانت القيمة الحالية لإجمالي مدفوعات الإيجار تمثل ما لا يقل عن ٩٠٪ من قيمة الأصل. وتعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي.

١٣-١ الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يُعترف بتكلفة الإيجار، بما في ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن السنة التي حدثت فيها. وعندما يقرر البنك ممارسة خيار شراء الأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة شراء الأصل المستأجر ضمن الأصول الثابتة ويُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي له بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي مخصوماً منها أي مسموحات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

١٤- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تضم النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي، والأرصدة لدى البنوك وأذون الخزينة.

١٥- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلال حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه لتسوية هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى لو كان التدفق النقدي الخارج لبند داخل هذه المجموعة ضئيل الاحتمال.

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات ذات الأجل التي تزيد عن سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب الساري - على أن يعكس هذا المعدل القيمة الزمنية للنقود، أما إذا كان أجل السداد سنة فأقل يعترف بالالتزام بالقيمة الاسمية المقدر سدادها ما لم تكن القيمة الزمنية للنقود مؤثرة فيعترف بالالتزام بالقيمة الحالية.

١٦- مزايا العاملين

نظم الاشتراك المحدد

هي لوائح معاشات يقوم البنك بموجبها بدفع اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة. ولا يكون على البنك التزام قانوني أو حكومي لدفع مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن تلك المنشأة التي تتسلم الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم في الفترات الحالية والسابقة.

يلتزم البنك بسداد مساهمات دورية إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية و إلى مدير الاستثمار ولا يتحمل البنك أي التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات. ويتم تحميل تلك المساهمات الدورية على قائمة الدخل عن السنة الذي تستحق فيها وتدرج ضمن مزايا العاملين.

حصة العاملين في الأرباح

يدفع البنك نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصة للعاملين في الأرباح ويعترف بحصة العاملين في الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية والالتزام عندما تعتمد من الجمعية العامة من مساهمي البنك، ولا تسجل أي التزامات تتعلق بحصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

١٧- ضرائب الدخل

تتضمن ضرائب الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضرائب الدخل المتعلقة بالبنود التي تعالج التغيرات في قيمتها ضمن حقوق الملكية حيث يتم الاعتراف بالضريبة المرتبطة بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل الجارية على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان للبنك الحق القانوني في إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية الجارية وعندما تكون أيضاً ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الإدارة الضريبية.

١٨- رأس المال

١٨-١ تكلفة إصدار أسهم رأس المال

يتم عرض تكلفة المعاملة التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات (بالصافي بعد خصم الأثر الضريبي) وذلك خصماً من حقوق الملكية.

١٨-٢ توزيعات الأرباح

تُثبت توزيعات الأرباح التي يقرر البنك توزيعها خصماً على حقوق الملكية في التاريخ الذي تُدر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقررتان بموجب النظام الأساسي للبنك وقانون الشركات.

٣-١٨ أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء أسهم رأس مالها يعترف بالأسهم المشتراه كأسهم خزينة وتظهر بتكلفة شرائها مخصصاً في إجمالي حقوق الملكية وذلك حتى يتم إلغاؤها وتسويتها ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع تلك الأسهم أو إعادة إصدارها في فترة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة إلى حقوق الملكية. ولا يتم الإقرار بأى أرباح أو خسائر ناتجة عن الإعدام أو البيع أو إعادة الإصدار في الأرباح أو الخسائر بل يعترف بها ضمن حقوق الملكية.

١٩- أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة أمانة يترتب عليها تملك أو إدارة أصول نيابة عن أفراد وأمانات وصناديق مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة ومؤسسات أخرى. ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها لا تمثل أصولاً أو أرباحاً للبنك.

٢٠- أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب عناصر الأصول والالتزامات المالية بأرقام المقارنة لتنسّق مع أسلوب العرض بالقوائم المالية المستقلة للفترة الحالية محل تطبيق المعيار الدولي رقم (٩) لأول مرة ولا يتم إعادة قياسها وذلك طبقاً لتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩.

٢١- إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية، فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري.
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع

البنك.

- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال طبقاً لمقرارات بازل ٢ واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع. وقد بلغ رأس المال المدفوع للبنك في نهاية السنة المالية مبلغ ١,٧٠٠ مليون جنيه.

- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وإجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٢,٧٥٪. وقد بلغت تلك النسبة لدى البنك ١٨,٤١١٪ في نهاية مارس ٢٠٢٠.

- ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى :

تتكون الشريحة الأولى من جزئين و هما رأس المال الأساسي المستمر (Going Concern Capital – Tier One)

و رأس المال الأساسي الإضافي (Additional Going Concern – Tier One)

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند (Gone Concern Capital – Tier Two) ، ويتكون مما يلي :-

- ١- ٤٥٪ من قيمة إحتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية الموجبة.
- ٢- ٤٥٪ من قيمة الإحتياطي الخاص.
- ٣- ٤٥٪ من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية (إذا كان موجبا).
- ٤- ٤٥٪ من رصيد إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- ٥- ٤٥٪ من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

-
- ٦- ٤٥٪ من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية في الشركات التابعة و الشقيقة.
- ٧- الأدوات المالية المختلطة.
- ٨- القروض (الودائع) المساندة مع استهلاك ٢٠٪ من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها.
- ٩- مخصص خسائر الاضمحلال للقروض و التسهيلات و الألتزامات العرضية المنتظمة بما لا يزيد عن ١,٢٥٪ من إجمالي الأصول و الألتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.

ويتكون مقام معيار كفاية رأس المال من الأتى :

- ١- مخاطر الائتمان
- ٢- مخاطر السوق
- ٣- مخاطر التشغيل
- ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٥٠٪ مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل اصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

ويخلص الجدول التالي حساب معيار كفاية رأس المال طبقا لمقرارات بازل ٢ في نهاية الفترة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	رأس المال
		الشريحة الاولى (رأس المال الاساسي)
١٧٠٠ ٠٠٠	١٧٠٠ ٠٠٠	اسهم رأس المال (بالصافي)
٤٣٤ ٢٢٥	٤٣٤ ٢٢٥	الاحتياطيات
١١٧ ٦٩٥	١١٧ ٦٩٥	احتياطي مخاطر عام
٤ ٠٨٩ ٥٤١	٤ ٠٨٩ ٥٤١	الارباح المحتجزة
٢٥٠	٢٢٩	حقوق الاقلية
-	٣١٧ ٦٨٠	الارباح/(الخسائر) المرحلية ربع السنوية
١٠٥ ٣١٠	(١٤٩ ٣٠٤)	اجمالي بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بالميزانية
(١٧٧ ٩٩٦)	(١٥٧ ٢٣٣)	اجمالي الاستعدادات من رأس المال الاساسي المستمر Common Equity
٦ ٢٦٩ ٠٢٥	٦ ٣٥٢ ٨٣٣	إجمالي رأس المال الاساسي
		الشريحة الثانية
٨٦	٨٦	٤٥ % من الاحتياطي الخاص
١ ٦٠٤ ١٥٠	١ ٥٧٥ ٣٢٠	القروض (الودائع) المساندة
		رصيد المخصصات المطلوبة مقابل ادوات الدين والقروض والتسهيلات
٢٠٦ ٢٧٦	١٩٠ ٤٢١	الائتمانية والالتزامات العرضية المدرجة في المرحلة الاولى (stage ١)
١ ٨١٠ ٥١٢	١ ٧٦٥ ٨٢٧	اجمالي الشريحة الثانية (Gone- Concern Capital)
		الاصول والالتزامات العرضية مرجحة باوزان مخاطر
٣٧ ٥١٤ ٠٣٥	٣٨ ٧٠٩ ٨٧٩	الاصول و الالتزامات العرضية المرجحة باوزان مخاطر الائتمان
٨٢ ٥٦٠	١٥٢ ٠٢٠	متطلبات رأس المال لمخاطر الطرف المقابل
١ ١١١ ١٨٣	-	قيمة التجاوز لأكبر ٥٠ عميل عن الحدود المقررة مرجحة بأوزان المخاطر
٥ ٢٣٣ ٨٨٠	٥ ٢٣٣ ٨٨٠	متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل
١٤ ٨٣٠	-	متطلبات رأس المال لمخاطر السوق
٤٣ ٩٥٦ ٤٨٨	٤٤ ٠٩٥ ٧٧٩	إجمالي مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل
%١٨,٣٨١	%١٨,٤١١	معيار كفاية رأس المال (%)

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٢- الرافعة المالية

اصدر مجلس اداره البنك المركزي المصري فى جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥ القرار التالى :

الموافقة على التعليمات الرقابية الخاصة بالرافعة المالية مع التزام البنوك بالحد الأدنى المقرر للنسبة (٣٪) على اساس ربع سنوى وذلك على النحو التالى:

- كنسبه استرشادية اعتبارا من نهاية سبتمبر ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠١٧.

- كنسبة رقابية ملزمة اعتبارا من عام ٢٠١٨.

- مكونات النسبة

مكونات البسط

يتكون بسط النسبة من الشريحة الاولى لرأس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة فى بسط معيار كفاية رأس المال المطبق حاليا وفقا لتعليمات البنك المركزى.

مكونات المقام

يتكون مقام النسبة من كافة اصول البنك داخل وخارج الميزانية - وفقاً للقوائم المالية - وهو ما يطلق عليه "تعرضات البنك" وتشمل مجموع ما يلى :

١- تعرضات البنود داخل الميزانية بعد خصم بعض استبعادات الشريحة الاولى للقاعدة الرأسمالية.

٢- التعرضات الناتجة عن عقود المشتقات.

٣- التعرضات الناتجة عن عمليات تمويل الاوراق المالية.

٤- التعرضات خارج الميزانية.

ويُلخص الجدول التالى حساب الرافعة المالية :

البند	المبلغ	الاجمالي
الشريحة الاولى من رأس المال بعد الاستبعادات		٦ ٣٥٢ ٨٣٣
إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الاوراق المالية		٦٢ ١٣٢ ٤٤٧
التعرضات خارج الميزانية		٧ ٦٤٩ ٧٢٨
نسبة الرافعة المالية		٩,١٠٪

- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات خلال السنة المالية التالية والتي يقوم بالإفصاح عنها. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة، وقد تختلف التقديرات المحاسبية عن النتائج الحقيقية، وفيما يلي أهم البنود التي استخدم فيها البنك تقديرات وافتراضات محاسبية:

أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات (الخسائر الائتمانية المتوقعة)

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. وتقوم الإدارة باستخدام حكمها عند تقدير عبء الاضمحلال المحمل على قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك. وعندما يتم جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة.

ب - اضمحلال الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية الميوبة ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة. ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي. ولاتخاذ هذا الحكم، يقوم البنك بتقييم - ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر أدوات الإستثمار. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك اضمحلال عندما يتوافر دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية، أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا.

كما يحدد البنك إضمحلال الاستثمارات في أدوات الدين الميوبة ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بالاسترشاد بالقيمة العادلة لتلك الأدوات. وعندما يكون هناك إنخفاض في القيمة العادلة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وتوافر دليل موضوعي على أن هذا الانخفاض يمثل إضمحلال في قيمة أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل يعترف بالاضمحلال فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر.

وفي حالة ثبوت وجود إضمحلال في قيمة الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل سواء كانت في صورة أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين يتم تحويل مجمع الخسائر المعترف بها ضمن حقوق الملكية لتلك الأدوات إلى الأرباح أو الخسائر حتى ولو لم يتم إستبعاد الأصل من الدفاتر بعد.

ج - القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة بأسواق نشطة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها. وقد تم اعتماد جميع النماذج قبل استخدامها، وبعد تجربتها وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق. وتستخدم تلك النماذج البيانات المنشورة فقط كلما كان ذلك عملياً، إلا أن مناطق مثل مخاطر الائتمان (الخاصة بالبنك والأطراف المقابلة Counterparty) والتذبذبات (Volatility) والارتباطات (Correlations)، تتطلب من الإدارة استخدام تقديرات. ويمكن أن تؤثر التغييرات في الافتراضات حول تلك العوامل على القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

د- ضرائب الدخل

نظراً لأن بعض العمليات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد، لذا يقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل بما فيها الضريبة المؤجلة في السنة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

- صافي دخل المتاجرة

٣١ مارس ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
٥٨ ٨٩٤	٦٤ ٣١٩	أرباح التعامل في العملات الأجنبية
		(خسائر) ارباح تقييم مشتقات مالية:
(٢٥ ٤٧١)	(١ ٧٩١)	ارباح/ (خسائر) تقييم عقود صرف أجله
-	(٣١٠)	(خسائر) ارباح تقييم أصول ماليه بغرض المتاجرة
٢٢ ٤٢٣	٦٢ ٢١٨	الإجمالي

- نصيب السهم في حصة المساهمين من صافي أرباح الفترة

أ - الأساسي

يُحسب نصيب السهم الأساسي في الربح بقسمة صافي الأرباح الخاصة بمساهمي البنك على المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة خلال الفترة.

٣١ مارس ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
٢٧٧ ٩٤٦	٣٢٦ ٠١٣	صافي أرباح الفترة .
٣٧٧ ٩٤٦	٣٢٦ ٠١٣	صافي الربح القابل للتوزيع بعد استبعاد نصيب العاملين *
١٧ ٠٠٠	١٧ ٠٠٠	المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة
٢٢,٢٣	١٩,١٨	نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه) بعد استبعاد حصة العاملين *

* لاغراض عرض نصيب السهم في صافي ارباح العام لم يتم البنك بخصم اي مبالغ من صافي ارباح العام تخص نصيب العاملين من الأرباح لعدم اعتماد الجمعية العامة بعد للقوائم المالية ، وسيتم إستبعاد حصة العاملين في آخر السنة المالية بعد الإعتماد. لا يختلف نصيب السهم المخفض عن نصيب السهم الاساسي في الأرباح .

ب - المخفض

لا يوجد أدوات من شأنها تخفيض نصيب السهم في الاساسي في الأرباح، وبالتالي فإن نصيب السهم المخفض في الربح يساوي نصيب السهم الأساسي في الربح.

- قروض وتسهيلات العملاء بالصافي

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
٢١٦ ٣٥٨	٣٥٩ ٩٦٣	أوراق تجارية مضمومة
٣١ ٥٥٤ ٥٦١	٣٢ ٦١٩ ٩٦٩	قروض العملاء
٣١ ٧٧٠ ٩١٩	٣٢ ٩٧٩ ٩٣٢	الاجمالي
(١٢١ ١٧٥)	(١١٦ ٧١٢)	يخصم : الجزء الغير مستهلك من عمولات اصدار القروض
(٩١٦ ١٩٨)	(٩٨٤ ٧٤٧)	يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال
٣٠ ٧٣٣ ٥٤٦	٣١ ٨٧٨ ٤٧٣	الصافي

تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للانواع خلال الفترة/ السنة كانت كما يلي:

الفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠

الاجمالي	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	أفراد
٥٨ ١٨٨	٦٨٣	٤٢ ٠٨٤	٧ ١٣٩	٨ ٢٨٢	الرصيد في اول الفترة المالية
١٩ ٩٢٩	(٦٣)	١٧ ٣١٧	١ ١١٢	١ ٥٧٣	عبء الاضمحلال
(١٧٠٤)	-	(٨ ٢٣٢)	(١ ٤٧٢)	-	مبالغ تم اعلانها خلال الفترة
٢ ٠٨٥	-	١ ٥٩٧	٤٨٦	٢	مبالغ مستردة خلال الفترة
٧٠ ٥٠٨	١٢٠	٥٢ ٧٦٦	٧ ٢٦٥	٩ ٨٥٧	الرصيد في آخر الفترة المالية

الفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠

الاجمالي	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	مؤسسات
٨٥٨ ٠١٠	٢٩ ١٥٩	٢٦ ٩٠٢	٨٠١ ٩٤٩	الرصيد في اول الفترة المالية
٦٢ ١٥٦	١٢ ٧٠٨	٣ ٣٢٢	٤٦ ١٢٦	عبء الاضمحلال
-	-	-	-	مبالغ تم اعلانها خلال الفترة
-	-	-	-	مبالغ مستردة خلال الفترة
(٥ ٩٢٧)	(١٩٣)	(٨٧)	(٥ ٦٤٧)	فروق تقييم عملات اجنبية
٩١٤ ٢٣٩	٤١ ٦٧٤	٣٠ ١٣٧	٨٤٢ ٤٢٨	الرصيد في آخر الفترة المالية

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

أفراد	حسابات جارية مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	الاجمالي
الرصيد في أول السنة المالية	١٥ ٦٥٤	٨ ٨٥٤	٨٦ ٨١٥	٦٣	١١١ ٣٨٦
أثر التغييرات الناتجة عن التطبيق الأولي لمعيار IFRS ٩	(٢٢٩)	(١ ٨٤٨)	(٤٩ ١٦٣)	٨٤٤	(٥٠ ٤٩٦)
الرصيد المعدل في أول السنة المالية بعد تطبيق الأولي لمعيار IFRS ٩	١٥ ٢٢٥	٧ ٠٠٦	٣٧ ٦٥٢	٩٧	٦٠ ٨٩٠
عبء الاضمحلال	(٥ ٥٣١)	٣ ٢٠٤	٢٣ ٣٢٦	(٢٢٤)	٢٠ ٧٧٥
مبالغ تم إعدامها خلال السنة	(١ ٥٢٢)	(٥ ٢٢٥)	(٢٦ ٧٧٩)	-	(٣٣ ٦٢٦)
مبالغ مستردة خلال السنة	١٠	٢ ٢٥٤	٧ ٨٨٥	-	١٠ ١٤٩
الرصيد في آخر السنة المالية	٨ ٢٨٢	٧ ١٣٩	٤٢ ٠٨٤	٦٨٣	٥٨ ١٨٨

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

مؤسسات	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الاجمالي
الرصيد في أول السنة المالية	٥٤٩ ٩٠٨	١٧٩ ٤١١	٣٧ ٠٧٤	٧٦٦ ٣٩٣
أثر التغييرات الناتجة عن التطبيق الأولي لمعيار IFRS ٩	٢٠٤ ١٣٧	(١٥٧ ٨١٠)	(١٥ ٨٠٤)	٣٠ ٥٢٣
الرصيد المعدل في أول السنة المالية بعد تطبيق الأولي لمعيار IFRS ٩	٧٥٤ ٠٤٥	٢١ ٦٠١	٢١ ٢٧٠	٧٩٦ ٩١٦
عبء الاضمحلال	٩٢ ٦٧١	٥ ٨٢٢	٨ ٠٥٩	١٠٦ ٥٥٢
مبالغ تم إعدامها خلال السنة	-	-	-	-
مبالغ مستردة خلال السنة	-	-	-	-
فروق تقييم عملات أجنبية	(٤٤ ٧٦٧)	(٥٢١)	(١٧٠)	(٤٥ ٤٥٨)
الرصيد في آخر السنة المالية	٨٠١ ٩٤٩	٢٦ ٩٠٢	٢٩ ١٥٩	٨٥٨ ٠١٠

- استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

أدوات دين:	٣١ مارس ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
سندات حكومية	-	٥٠ ٥٣٤
إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	-	٥٠ ٥٣٤

استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
٣ ٥٦٩ ٢٢٢	٣ ٣٦٨ ١٩٥	(أ) أدوات دين:
		أدوات دين مدرجة في السوق بالقيمة العادلة
٣ ٤٢٥	٣ ٤٢٥	(أ) أدوات حقوق ملكية:
		أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في السوق بالتكلفة
<u>٣ ٥٧٢ ٧٥٧</u>	<u>٣ ٣٧١ ٦٢٠</u>	إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

أدوات حقوق الملكية غير المدرجة في السوق اعلاه تم قياسها بالتكلفة نظراً لعدم وجود معلومات متاحة لقياس القيمة العادلة باستخدام أحد نماذج التقييم التي يمكن الاعتماد عليها، هذا ولا يوجد مؤشرات للإضمحلال في قيمة تلك الأدوات في نهاية السنة المالية.

استثمارات مالية المقومة بالتكلفة المستهلكة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
٦ ٣٣٠ ٥٩٩	٦ ١٣٥ ٩٧٥	(أ) أدوات دين:
		أدوات دين مدرجة في السوق بالتكلفة
٩ ٠٠٠	١٣ ٠٠٠	(ب) أدوات حقوق ملكية:
		أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في السوق بالتكلفة
<u>٦ ٣٣٩ ٥٩٩</u>	<u>٦ ١٤٨ ٩٧٥</u>	إجمالي استثمارات مالية مقومة بالتكلفة المستهلكة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
		أرصدة متكولة
٢ ٦٥٥ ٤٠٢	٢ ٣٤٠ ٩٠٠	
٣ ٦٨٤ ١٩٧	٣ ٨٠٨ ٠٧٥	أرصدة غير متكولة
<u>٦ ٣٣٩ ٥٩٩</u>	<u>٦ ١٤٨ ٩٧٥</u>	
		أدوات دين ذلت عندئذ
٦ ٣٣٩ ٥٩٩	٦ ١٤٨ ٩٧٥	
<u>٦ ٣٣٩ ٥٩٩</u>	<u>٦ ١٤٨ ٩٧٥</u>	

- استثمارات في شركات تابعة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
٩٩ ٨٩٦	٩٩ ٨٩٦	الرصيد في أول الفترة/ السنة
٩٩ ٨٩٦	٩٩ ٨٩٦	الرصيد في آخر الفترة/ السنة

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

آخر الفترة الحالية ٣١ مارس ٢٠٢٠	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	ايرادات الشركة	أرباح الشركة	نسبة المساهمة
		ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	%
شركة الامارات دبي الوطني للتأجير التمويلي	مصر	٤٩٤ ٢٩١	٣٨٧ ٤٢٩	٥٥ ٠٢٠	٢ ٥٠٩	٩٩,٨

آخر سنة المقارنة ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	ايرادات الشركة	أرباح الشركة	نسبة المساهمة
		ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	%
شركة الامارات دبي الوطني للتأجير التمويلي	مصر	٥١٨ ٦٩٦	٤٠٢ ١٢٠	٢٢٨ ٦٠٥	١٢ ٨٦٧	٩٩,٨

- أصول أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
٥٠٤ ٤١٤	٧٠٧ ٤٧٦	ايرادات مستحقة
٢٠ ٨٩٤	٢٨ ١٢٧	مصرفات مقدمة
٣١ ٦٣١	٤٥ ٩٧٩	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة (مشروعات تحت التنفيذ)*
٤٣٩	٤٣٩	أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون
٩ ٥١٥	٩ ٤٥٧	تأمينات وعهد
١١٦ ٠٢١	١٥٢ ٣٧٥	أخرى
<u>٦٨٢ ٩١٤</u>	<u>٩٤٣ ٨٥٣</u>	الإجمالي

- ودائع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
١٧ ٥٦٩ ١١١	١٩ ٠٦٠ ٣٧٥	ودائع تحت الطلب
١٤ ٧١٩ ٤٤٢	١٤ ١٩٥ ٣٥٩	ودائع لأجل وبإخطار
٧ ٩٧١ ٩٤٢	٨ ٢٨٣ ٩٧١	شهادات ايداع وإدخار
٤ ٠٥٢ ٧٤١	٣ ٩٤١ ٧٦٧	حسابات توفير
٤٠٥ ٢٣١	٥١٨ ٨٧٩	ودائع أخرى
٤٤ ٧١٨ ٤٦٧	٤٦ ٠٠٠ ٣٥١	الإجمالي
٢٧ ٠٦٤ ٩٠١	٢٨ ١٨٧ ٢٦٢	ودائع مؤسسات
١٧ ٦٥٣ ٥٦٦	١٧ ٨١٣ ٠٨٩	ودائع أفراد
٤٤ ٧١٨ ٤٦٧	٤٦ ٠٠٠ ٣٥١	الإجمالي
٩ ٣٨٣ ٠٥٣	١١ ٣٢٧ ٠٨٦	أرصدة بدون عائد
٣٥ ٣٣٥ ٤١٤	٣٤ ٦٧٣ ٢٦٥	أرصدة ذات عائد ثابت
٤٤ ٧١٨ ٤٦٧	٤٦ ٠٠٠ ٣٥١	الإجمالي
٣٦ ٧٤٦ ٥٢٥	٣٧ ٧١٦ ٣٨٠	أرصدة متداولة
٧ ٩٧١ ٩٤٢	٨ ٢٨٣ ٩٧١	أرصدة غير متداولة
٤٤ ٧١٨ ٤٦٧	٤٦ ٠٠٠ ٣٥١	الإجمالي

- التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
١٥٢ ١١٩	١٧٠ ٥١٧	عوائد مستحقة
١ ٠١٩ ٧٩٨	٨١٣ ٥٣٣	مصروفات مستحقة
٤٨٩ ٧١٨	٤٦٩ ٤٠٨	أرصدة دائنة متنوعة
١ ٦٦١ ٦٣٥	١ ٤٥٣ ٤٥٨	الإجمالي

- رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به ٢,٥٠٠ مليون جنيه مصري في ٣١ مارس ٢٠٢٠ (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٢,٥٠٠ مليون جنيه مصري) وبلغ رأس المال المصدر ١,٧٠٠ مليون جنيه مصري في ٣١ مارس ٢٠٢٠ (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ١,٧٠٠ مليون جنيه مصري) مقسم على ١٧ مليون سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه مصري للسهم الواحد وجميع الأسهم المصدرة مسددة بالكامل.

- الموقف الضريبي

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تم عمل تسوية نهائية من بداية النشاط حتى عام ٢٠١٦ وتم السداد.
- تم اخطارنا بنتيجة فحص عام ٢٠١٧ وتمت الموافقة عليها.
- تم تقديم مستندات الفحص لعام ٢٠١٨ .
- تم تقديم الاقرار الضريبي لعام ٢٠١٩ .

- أحداث هامة:

تعرض العالم إلى تفشى فيروس كورونا المستجد (COVID-١٩) في مطلع العام حيث اتسم ذلك الفيروس بانتشاره السريع في دول العالم، حتى أعلنت منظمة الصحة العالمية حالة الطوارئ الصحية في ٣٠ يناير ٢٠٢٠، وإعلان فيروس كورونا المستجد (COVID-١٩) وباءً عالمياً في ١١ مارس ٢٠٢٠، هذا وقد أدى تفشى فيروس كورونا المستجد إلى حدوث عدم استقرار للأنشطة الاقتصادية وأنشطة الشركات.

بتاريخ ١٩ مارس ٢٠٢٠ تم تعليق حركة الطيران الدولي وبتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٠ فرضت الحكومة المصرية حظر للتجوال خلال فترات محددة لمدة أسبوعين وتم تجديدها لأسبوعين آخرين، كما توقفت بعض الأنشطة مثل تلك المرتبطة بقطاع السياحة والأنشطة الترفيهية والطيران نظراً لتأثيرها بشكل مباشر بتلك الإجراءات، بينما تأثرت بعض القطاعات الاقتصادية بشكل غير مباشر مثل بعض الأنشطة الصناعية والأنشطة الخدمية وكذلك الخدمات المالية.

وتقوم إدارة البنك بمراقبة الآثار المترتبة على تفشى فيروس كورونا المستجد (COVID-١٩) المصحوب بحالة من عدم التأكد المرتبط بحجم ومدى أثره على بيئة الأعمال والأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وقد تأثر احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنك بالظروف الحالية القائمة والتوقعات المستقبلية المرتبطة بأثار فيروس كورونا المستجد (COVID-١٩) أخذاً بالإعتبار المبادرات الحكومية والمبادرات الصادرة عن البنك المركزي المصري لإحتواء أثار الفيروس. وفي إطار تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة للربع الأول مارس ٢٠٢٠ وضع البنك في الإعتبار التأثير المحتمل، بناء على أفضل المعلومات المتاحة، لحالات عدم اليقين التي فرضها فيروس كورونا المستجد. ويرى البنك أن تأجيل سداد الأقساط الائتمانية المشار إليه لن يؤدي إلى حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان والانتقال من فئة إلى أخرى ضمن التصنيف المحدد لأغراض احتساب خسائر الائتمان المتوقعة، وذلك نظراً لأن مثل هذه المبادرات تهدف إلى مساعدة المقترضين المتضررين من تفشى الوباء على استئناف الدفعات لاحقاً بشكل منتظم. وفي هذه المرحلة لا تتوفر معلومات كافية ومؤكدّة تمكن البنك من التمييز بشكل فردي بين قيود السيولة قصيرة الأجل للمقترضين والتغير في فترة مخاطر الائتمان المرتبطة بها. هذا ويقوم البنك بمراقبة محفظة القروض بشكل مستمر للوقوف على تأثير الفيروس على زيادة المخاطر الائتمانية الخاصة بالمديونيات المتعلقة بالقطاعات الأكثر تأثراً بالأزمة. وما زالت التغيرات المستمرة والمتسارعة تفرض حالة من عدم اليقين وعدم القدرة علي التنبؤ بشكل دقيق نظراً لاستمرار التداعيات الاقتصادية لازمة فيروس كورونا المستجد (COVID-١٩). هذا وفي ضوء البيئة الاقتصادية غير المؤكدة حالياً قام البنك بإعادة تقييم السيناريو المرجح ليعكس تأثير حالة عدم اليقين القائمة عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة للفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠.